

أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية

Importance of Agricultural Investment in Arab Countries in the light of world food crisis

(أ) بوتلجة عائشة، (ب) أ.د. محمد راتول

(أ) أستاذة مساعدة «د» علوم الاقتصاد تخصص ماليّة ونقود جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف ai.bout@yahoo.com

(ب) أستاذ التعليم العالي حسيبة بن بوعلي - الشلف

ملخص

ازداد اهتمام الدول العربية بقضية الأمن الغذائي ، لاسيما بعد الأزمة الغذائية 2007-2008 التي كان لها تأثيرا بارزا على هذه الدول، وتجلّى هذا الأثر في اتساع الفجوة الغذائية بشكل مستمر، خصوصا وأن هذه الفجوة تتكون من سلع غذائية أساسية لا يمكن الاستغناء عنها ، ويرجع السبب في ذلك لقلّة الإنتاج الزراعي ، ولعل أهم الحلول لهذه المعضلة هو الاهتمام بالاستثمار الزراعي الذي يعرف عزوفا خاصة من قبل القطاع الخاص . ومن خلال هذا البحث إبراز أهمية الاستثمار الزراعي في توفير الغذاء والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي.

الكلمات الدالة: الأزمة الغذائية ، الأمن الغذائي ، الفجوة الغذائية ، الاستثمار الزراعي.

Abstract

Some Arabian countries increase their interest for the food security, especially after the 2007-2008 the food crisis that has had a significant impact on these countries, and this effect demonstrate in a widening food gap. This gap is made up of basic commodities cannot be dispensed with, because of the lack of agricultural production. So that, the most important solution to this dilemma is the interest in agricultural investment which is known by the private sector. Through this research, highlight the importance of agricultural investment in the provision of food and contribute to achieving Arab food security.

Keywords: the Food Security, the Food Crisis, the Food Gap, the Agricultural Investment.

مقدمة

طرح الإشكال الموالي: فيما تكمن أهمية الاستثمار الزراعي العربي في ظل أزمة الغذاء ، لتحقيق الأمن الغذائي العربي؟

أهمية الدراسة وأهدافها

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كون قضية الامن الغذائي من القضايا الاستراتيجية التي لها علاقة بالامن القومي والاستقرار الاجتماعي لأي دولة ما، في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم اليوم .

وفي هذا الاطار تهدف الدراسة إلى:

-دراسة مظاهر أزمة الغذاء العالمية وتشخيص أسبابها وآثارها .

في ظل التغيرات والأزمات التي يشهدها العالم اليوم أصبحت قضية الأمن الغذائي الشغل الشاغل للأمم العربية في ظل التشتت الذي تعيشه في عالم التكتلات ، خاصة بعد الأزمة العالمية الغذائية الأخيرة و التي هزت الأسواق والاقتصاديات خاصة تلك التي تعتمد في غذائها على الخارج كحال الدول العربية التي تشهد ارتفاعا مستمرا في قيمة الفجوة الغذائية كما ونقدا وهذا نتيجة لعدة أسباب أهمها قلّة الاستثمارات الزراعية العربية، رغم امتلاكها من المميزات والخصائص التي تخفف اعتمادها على الأسواق الدولية فيما لو عرفت وأحسنست استغلالها واستثمارها. ولدراسة هذا الموضوع يمكن

ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وتقلبها يشكلان ظاهرة طويلة الأمد مثلما يشير تحليل حديث ورد ضمن تقرير لجنة التنمية الصادر في ربيع عام 2011، والتقرير المشترك للمنظمات الدولية إلى مجموعة العشرين، وتقرير الرصد العالمي لعام 2012 الصادر عن البنك الدولي. ومن المرجح أن تستمر زيادات الأسعار وتقلباتها خلال المستقبل المنظور، مع استمرار حالة عدم وضوح الرؤية على جانب العرض، بما في ذلك استمرار الانخفاض في مستويات مخزون الحبوب، في ظل زيادة الطلب والضعف المتوارث في قدرة النظام الغذائي العالمي على مواجهة الصدمات⁽³⁾. كما حدث انخفاض الاحتياطي الغذائي العالمي إلى أدنى مستوياته على مدى ثلاثين سنة وكذلك أصبحت أسواق السلع سريعة التقلبات نتيجة للمضاربات.

ثانيا : أسباب الأزمة الغذاء: لقد قدم المحللون الاقتصاديون عدة تفسيرات لما حدث من ارتفاع في أسعار الأغذية، وانفجار لأزمة الغذاء، وأهم هذه التفسيرات والأسباب :

- التغيرات الحادة في المناخ على مستوى العالم، والتي أثرت سلبا على المنتجات الزراعية، خاصة على إنتاج الذرة مما أدى إلى اختلال العرض والطلب وتم وصف الأزمة بأنها « أزمة إنتاج » ناتجة عن زيادة الطلب على منتجات زراعية معينة كمواد أولية لإنتاج الوقود الحيوي⁽⁴⁾، إلى جانب الطلب على الغذاء

- أن ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية عززت الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة و التدابير على صعيد السياسات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الاتحاد الأوروبي الذي شجع هو الآخر إنتاج الوقود الحيوي ، حيث تبين بعض التقارير أن هناك حوالي 330 مصنع في أوروبا تعتمد على المصادر الغذائية لتوليد الطاقة⁽⁵⁾.

- كما كان لارتفاع أسعار البترول أثرا بالغ الأهمية على تكاليف الإنتاج الزراعي والأسعار الزراعية، نتيجة ارتفاع بعض المدخلات مثل الأسمدة النيتروجينية⁽⁶⁾.

- سرعة النمو الاقتصادي في بعض البلدان الصاعدة ، كالصين والهند مما أدى إلى زيادة الطلب على الغذاء خاصة على المنتجات الحيوانية مما أوجد طلبا متزايدا على الحبوب والذرة الزيتية كعلف.

- ارتفاع تكاليف الشحن التي أصبحت مؤثرة بشدة في الأسواق الزراعية مما دفع دولا كثيرة للتوجه إلى الدول الأكثر قربا لتوفير أسعار الشحن وهو ما سيقول من الاندماج العالمي ويؤدي إلى التوجه نحو الإقليمية أو المحلية، ومن ثم ارتفاع أسعار الغذاء نظرا لانخفاض المعروض برغم توافره.

- الإجراءات الحمائية : مما ضاعف من مشكلة أسعار الغذاء أكثر من حجمها الحقيقي، لجوء بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية والغذائية إلى فرض قيود على الصادرات ، ومن هذه الدول روسيا والأرجنتين ، الهند وجورجيا وغيرها . فقد زادت تلك الدول من رسوم التصدير ، مما يسبب حساسية

- التطرق إلى وضعية الأمن الغذائي للدول العربية من خلال تحليل الضجوة الغذائية من ناحية التركيبة ومن ناحية التوزيع الجغرافي بين الدول العربية لتتضح مواطن القوة والضعف لكل قطر عربي في التحدي لأزمة الغذاء.

- دراسة إمكانيات ومقومات الاستثمار الزراعي في الدول العربية ، والتحديات التي يواجهها هذا القطاع رغم أهميته في ظل الظروف الحالية .

وسنتناول هذا البحث من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول : مظاهر أزمة الغذاء العالمية وأسبابها.

- المحور الثاني: تشخيص أزمة الغذاء في الدول العربية

- المحور الثالث: ضرورة التوسع في الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي

المحور الأول : مظاهر أزمة الغذاء العالمية وأسبابها

في السنوات الأخيرة الماضية وتحديدًا منذ سنة 2006 ، ظهرت بوادر أزمة غذائية تجتاح العالم برمتها ، والتي أطلق عليها أزمة الغذاء العالمية الثانية⁽¹⁾ -ويقصد بالأولى تلك التي حدثت في بداية عقد السبعينات - ، حيث تصاعد ارتفاع الأسعار الدولية للأغذية في عام 2006 وقد تفاقمت أزمة الغذاء في سنة 2007 بشكل سريع لتبلغ ذروتها منتصف 2008 ، بحيث تحولت إلى طفرة تضخم في أسعار الأغذية في مختلف أنحاء العالم ، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي ، لاسيما بعد انفجار الأزمة المالية ، ورغم أن المشكلة كانت عالمية إلا أن إفريقيا والدول العربية كانت الأكثر تأثرا بها .

أولا : مظاهر الأزمة الغذائية العالمية : هناك مظاهر واضحة لأزمة الغذاء التي ظهرت في الفترة 2006-2008 ، وهذه المظاهر يمكن تلخيصها ارتفاعات قياسية في أسعار الغذاء ، وبلغت ذروتها في منتصف سنة 2008 فمثلا بلغ سعر البترول ، الذي له ارتباط وثيق بأسعار الغذاء نحو 135 دولار للبرميل الواحد، في حين وصلت أسعار المواد الغذائية إلى نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سنة 2005 ، وزادت أسعار القمح في السوق السوداء حوالي 130% والأرز بنسبة 84% والصويا بنسبة 87%⁽²⁾. بعد عام 2008، شهدت أسعار الغذاء العالمية قفزتين، كانت أولاهما في مستهل عام 2011، حيث ارتفع بشدة مؤشر البنك لأسعار الغذاء بعد تراجع بنسبة 30 في المائة خلال الفترة بين منتصف 2008 ومنتصف 2010، ليعود مرة أخرى في فبراير/شباط 2011 إلى ذروته التي بلغها عام 2008. أما القفزة الثانية، فكانت في منتصف 2012، عندما عاودت أسعار الغذاء العالمية ارتفاعها. وصعد مؤشر البنك لأسعار الغذاء بنسبة 14 في المائة خلال الفترة من جانفي إلى أوت 2012 مع ارتفاع الأسعار العالمية للذرة إلى مستوى لم يسبق أن بلغه من قبل في جوان 2012، متجاوزة ذروتها في عامي 2008 و2011، إذ قفزت بنسبة 45 في المائة في غضون شهر واحد، وتدل استمرارية الارتفاع المطرد في أسعار المنتجات الزراعية على نطاق واسع على وجود نقاط ضعف هيكلية في نظام الإمدادات الغذائية العالمي. وأصبح

من التدابير المتعلقة بالتعريفات وغير المتعلقة بالتعريفات ، مما يحد من تجارة الغذاء ويعتبر مصدرا للتجارة غير المنصف ، ويزيد ذلك من اختلال الأسواق⁽⁹⁾ .

المحور الثاني : تشخيص أزمة الغذاء في الدول العربية

تعتبر قضية الأمن الغذائي واحدة من أبرز القضايا التي أصبحت تؤرق الشعوب العربية سواء في كتلة الدول العربية أو كل قطر على انفراد ، لما لها من تأثير قوي على الأوضاع السيادية والسياسية والاقتصادية وحتى البيئية والاجتماعية، ونتيجة الاعتماد الكبير للدول العربية على الواردات الغذائية من الأسواق العالمية وفي ظل الأزمات الغذائية العالمية لاسيما أزمة 2007-2008 التي ما تزال آثارها لحد الساعة ، فإن أزمة الغذاء في الدول العربية هي الأخرى تفاقت وما تزال في تفاقم . لأن مشكلة الغذاء في العالم العربي ما هي إلا جزء من أزمة الغذاء العالمية التي طالت كل الدول النامية خاصة المستوردة للغذاء .

ومن هنا ننظر إلى المفهوم العربي للأمن الغذائي على أنه "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية ، اعتمادا على الإنتاج الذاتي أولا ، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر عربي، وإتاحته للمواطنين العرب بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية ، ويتطلب ذلك تنمية القطاع الزراعي والتنمية البشرية، تطوير البحث العلمي والتوسع في الاستثمارات الزراعية بما يساهم في التطور الحاصل على المستوى العالمي ، ويستوجب استقرار تدفق الإمدادات تبني سياسات بناء المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية الرئيسية ، كما يتطلب ضمان حصول كافة المستهلكين على كفايتهم من السلع الغذائية تشجيع المشروعات التي تهتم برفع مستوى معيشة الفئات الأكثر تعرضا لسوء التغذية، بالإضافة إلى زيادة الوعي الغذائي والسعي نحو ترشيد الاستهلاك وخفض الفاقد ، و الاهتمام بحماية المستهلك وجودة الأغذية وتوفير الغذاء الآمن للمستهلكين⁽¹⁰⁾ . ومن أجل معرفة وضعية الأمن الغذائي في الدول العربية سنتناول النقاط التالية :

أولا: مقومات الأمن الغذائي العربي

• الأراضي الزراعية : تقدر مساحة الأراضي الزراعية بـ 1383 مليون في الدول العربية وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 200 مليون هكتار. في حين تعادل المساحة الإجمالية للوطن العربي نحو 10.6% من مساحة اليابسة والمقدرة بـ 13014 مليون هكتار، بينما تعادل المساحة المزروعة في الوطن العربي والبالغة نحو 71.46 مليون هكتار نحو 4.6% من المساحة المزروعة عالميا والمقدرة بـ 1549.4 مليون هكتار ، وبهذا يمكن القول أن المساحة المزروعة في الدول العربية تعادل 5.2% من مساحاتها الإجمالية في حين تصل هذه النسبة عالميا إلى 11.9%⁽¹¹⁾ ولكن هناك تفاوت في توزيع هذه المساحات الزراعية بين الدول العربية كما سيبيئه الشكل الموالي :

السوق، في ظل المضاربات والاحتكارات، واستمرار ارتفاع الأسعار ، وتؤكد التقارير أن الدول المصدرة للثروة الحيوانية ومنتجاتها تفكر في تكوين كتل لضبط سوقها ، مثلما فعلت دول الأوبك للدول المصدرة للنفط.

- تدفق رؤوس الأموال المضاربة إلى أسواق العقود الآجلة للسلع الزراعية نتيجة لتسبب الاتجاه الهبوطي المالي والعالمي في ضعف أسواق السندات والأسهم العادية بدرجة أكبر وعندما بدأت الأسعار العالمية في الارتفاع ، عززت استجابات الأسواق والاستجابات على صعيد السياسات التي حفز عليها تلك الضغوط التضخمية ، كالتحوط ضد توقعات حدوث مزيد من ارتفاعات الأسعار .

ثالثا : آثار أزمة الغذاء : توضح الصورة العامة لازمة الغذاء أن هناك نحو 37 دولة في العالم تواجه أزمة غذائية حادة ، علما أن نصيب إفريقيا والعالم العربي من آثارها ليس بالقليل ، والتي يمكن إيجازها فيما يلي⁽⁷⁾ :

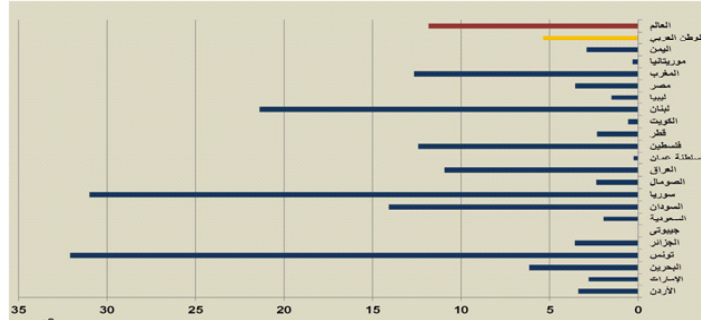
- على المزارعين : نظرا لأن سوق تجارة السلع الزراعية يمثل احتكار قلة ، فإن المستفيد من ارتفاع الأسعار هو الشركات المسيطرة على تلك التجارة ، لأن السعر الذي يتلقاه المزارعون في العادة يمثل نسبة ضئيلة من سعر تجزئة المنتجات النهائية، وهو ما يتراوح بينما يتضاءل حتى يصل 4% للقطن الخام و28% للكاكاو ، كما تحصل شركات التجارة الدولية والموزعون وبائعوا التجزئة على 88% من سعر التجزئة ويذهب حوالي 10% إلى البلدان المنتجة ، و2% فقط للعاملين في الزراعة ، وكل ذلك بسبب سياسة الاحتكار.

- ارتفاع نسبة الفقراء : أثرت أزمة الغذاء تأثيرا سيئا على المستهلكين خاصة الفقراء منهم لاسيما في البلدان النامية، حيث يمثل الإنفاق على السلع الغذائية نسبة تتراوح بين 70 و80% من دخلهم ، وبذلك فإن ارتفاع الأسعار يؤثر على نقص الكمية المستهلكة من الغذاء كما يؤثر على تدهور نوعية الغذاء والتوجه نحو السلع الرديئة، مما يؤدي إلى سوء التغذية في عدد ناقصي التغذية بلغ أقصاه في الفترة 2007-2009.

- الأثر على التضخم : ساهمت أزمة الغذاء العالمية بصفة كبيرة في ارتفاع معدلات التضخم العالمية ، نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار السلع منذ منتصف عام 2007 ، حيث ساهمت بنسبة 44% في معدل التضخم العالمي، وبنسبة بلغت 67.5% في آسيا مما يؤدي إلى استجابات غير ملائمة في مجال السياسات الاقتصادية الكلية من شأنها أن تزيد العبء على كاهل الفقراء وتقوض الاستقرار الاقتصادي الكلي⁽⁸⁾ .

- أثر أزمة الغذاء على الأسواق : منذ أواخر عام 2007 اتخذت معظم الدول المتقدمة والنامية على السواء مجموعة من التدابير في مجال السياسات التجارية والضريبية لمواجهة أزمة الغذاء ، تتمثل هذه التدابير في مجال السياسات كضوابط الأسعار المباشرة أو قيود التصدير أو زيادات الأجور فهي شملت مجموعة

الشكل (1) : نسبة المساحات التي تزرع من المساحة الكلية



المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 ص 07

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الأراضي الزراعية للمساحة الأرضية الكلية تصل إلى أكثر من 30 % في كل من تونس وسوريا، وتقدر بحوالي 21.4 % في لبنان و 14 % في السودان، وتتراوح بين 10.9 % و 12.6 % (في المغرب وفلسطين والعراق. وأما على المستوى العالمي فتبلغ النسبة حوالي 11.8 % مقارنة بحوالي 5.3 % في الوطن العربي، ويعود التباين في نسبة مساحات الأراضي الزراعية بين الدول العربية إلى الخصائص الجغرافية والمناخية لكل دولة⁽¹²⁾، بهذا يمكن القول أن هناك فرصة للتوسع الأفقي في الإنتاج الزراعي (استغلال المزيد من الأراضي الزراعية عن طريق الاستصلاح). وتشمل الرقعة الأرضية الزراعية على مساحات للزراعة المستديمة وأخرى للزراعات الموسمية بالإضافة إلى بعض المساحات المتروكة والتي تتقلب من عام إلى آخر حسب عوامل واعتبارات مختلفة من أهمها العوامل الخاصة بالأمطار ومدى وفرتها. وبهذا يمكن تقسيم الرقعة الزراعية إلى ثلاثة أنواع وهي (الرقعة الزراعية المستديمة، الرقعة الزراعية الموسمية، الرقعة الزراعية المتروكة).

• **الموارد المائية :** تشكل موارد المياه المقوم الثاني للنشاط الزراعي الذي لا يمكن للزراعة أن تتم من دونه ، ولكنه مقوم متحرك يختلف عن التربة ذات الخصائص الثابتة فالماء ، يمكن نقله إلى حيث الأراضي الزراعية بعد تخزينه والسيطرة عليه ، وتنقسم مصادر المياه من حيث الأهمية إلى الأمطار بنوعيتها الشتوية والصيفية، الأنهار والينابيع، المياه الجوفية مصادر غير التقليدية وتضم مياه التحلية ومياه التنقية وإعادة الاستخدام ، ويمكن أن نلاحظ توزيع الموارد المائية في المنطقة العربية من خلال الجدول الموالي:

الجدول (01): نصيب الفرد من الموارد المائية في الأقاليم العربية

الإقليم	جملة الموارد المائية (مليار م ³)	نسبة كل إقليم بالنسبة للكمية الكلية لموارد المياه	نصيب الفرد (م ³ /سنويا)
المشرق العربي	79.89	31	1108.80
شبه الجزيرة العربية	15.41	6	241.53
الإقليم الأوسط	103.00	40	814.16
المغرب العربي	59.22	23	708.93
الوطن العربي	257.52	100	744.50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات العربية، 2012م.

ويبلغ إجمالي موارد المياه في الوطن العربي نحو (257.5) مليار م³/السنة ، منها 95.4% مياه تقليدية منها (81.2%) مياه سطحية ، و (14.1%) مياه جوفية⁽¹³⁾. وتتمثل الموارد غير التقليدية من المياه في إعادة الاستخدام والتحلية بنسبة (3.8%) و (0.9%) من الإجمالي على التوالي . ويستحوذ الإقليم الأوسط على نحو (40%) من إجمالي موارد المياه في الوطن العربي بفضل مجرى النيل ، بينما تستحوذ أقاليم المشرق العربي، والمغرب العربي، وشبه الجزيرة العربية على نحو (31%) و (23%) و (6%) على التوالي. أما متوسط نصيب الفرد

العربي فيرتفع في دول المشرق العربي بينما يعتبر ضئيلا جدا في دول شبه الجزيرة العربية بحكم موقعها ومناخها الجاف ، وعموما متوسط نصيب الفرد العربي من المياه الذي بلغ (744.5 م³/السنة) يقل عن خط الفقر المائي العالمي المحدد بنحو (1000 م³/السنة) في ثلاثة أقاليم (شبه الجزيرة، المغرب العربي، والإقليم الأوسط)، ويزيد قليلا في إقليم المشرق⁽¹⁴⁾ ، ويقل في كل المنطقة العربية عن المتوسط العالمي الذي يقدر بـ 7 آلاف متر مكعب في السنة⁽¹⁵⁾.

• **الموارد البشرية:** قدر أعداد سكان الوطن العربي سنة 2012 بحوالي 368.8 مليون نسمة حسب التقرير العربي الموحد، ويشكل سكان الأرياف 42.2% منهم ، وتعتبر معدلات النمو السكاني مرتفعة نسبيا في الوطن العربي تحديا للجهود التنموية ، وتمثل العمالة الزراعية في العالم العربي ما نسبته 23.2% من إجمالي القوى العاملة العربية ، وهذه النسبة في تراجع سنوي بسبب ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر واختلال التوازن التنموي بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وتختلف نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة الكلية بين الدول العربية، حيث تفوق 50% في جيبوتي والصومال، وتتراوح بين 30% و 38% في موريتانيا والسودان، اليمن، مصر والمغرب، وبين 10% و 29% في الجزائر وتونس وسوريا، العراق والكويت، سلطنة عمان وتقل هذه النسبة عن 10% في باقي الدول العربية. وتعاني الموارد البشرية في الدول العربية من قلة التأهيل والاهتمام، ويظهر ذلك من خلال ضعف إنتاجية العامل الزراعي.

• **الثروة الحيوانية:** تشكل الثروة الحيوانية الشق الثاني المهم من النشاط الزراعي الذي يعول عليها في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية وزيادة الريعية الإنتاجية في الزراعة، وتنقسم الثروة الحيوانية إلى مجموعتين أساسيتين وهما:

• **الثروة الحيوانية البرية:** وتشكل ركنا ومقوما أساسيا من القطاع الزراعي التي تؤدي دورا مهما في تحقيق

الأمن الغذائي العربي وتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية
وتقدر هذه الثروة حسب الجدول الموالي

الجدول (02): أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي 2012

النوع	أبقار	جاموس	أغنام	ماعز	إبل	الاجمالي
العدد	53.321	4.331	176.134	89.941	17.601	341.327
النسبة	15.6	1.3	51.6	26.4	52	100.00

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2012

- تعاني الثروة الحيوانية حسب ما تشير تقارير الأمن الغذائي العربي من جملة من المشاكل أهمها:
- نقص القاعدة العلفية، مما يؤدي إلى نقص إنتاجيتها مقارنة بالإنتاجية العالمية.
- توطن الأمراض والأوبئة وضعف برامج التصدي لها.
- ضعف وبطء الخطط التكنولوجية، الهندسة الجينية لتحسين السلالات المحلية.
- تخلف تصنيع منتجاتها وجمعها بالوقت المناسب وبالشكل التقني والصحي المناسب.
- كما تعاني المراعي التي تساهم في الحفاظ على الثروة الحيوانية من الرعي الجائر والمبكر، بسبب ضعف الإدارة الرعوية، ما أدى إلى تراجع مساحاتها بسبب الجفاف من جهة واحتطاب واقتلاع أشجارها ونباتاتها.
- غياب التنسيق بين الدول العربية في استغلال هذه الثروة.
- عدم توجيه الشباب نحو هذا القطاع وعدم الاستفادة من المخرجات العلمية كتقنية الاستشعار عن بعد، وتقنيات الاستزراع وغيرها⁽¹⁷⁾.

ثانياً: تركيبة الفجوة الغذائية: تقدر الفجوة الغذائية في الدول العربية على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، مع افتراض عدم وجود مخزونات مرحلة وبدون تضمين تجارة السلع الغذائية العربية البينية، أي أن الفجوة الغذائية تعني بصافي الاستيراد مع الخارج فقط⁽¹⁸⁾. والمعروف عن الفجوة الغذائية العربية أنها كبيرة وهي في اتساع مستمر حيث بلغت فاتورة استيراد الغذاء سنة 2013 حوالي 40 مليار دولار بعد أن كانت حوالي 34.4 مليار دولار سنة 2011. ولكن الأسوأ في هذا هو أن هذه الفجوة تتشكل من مجموعة السلع الغذائية الرئيسية التي تحتكر إنتاجها بعض الدول العظمى. وتتكون الفجوة الغذائية العربية من مجموعة من السلع المختلفة بنسب متفاوتة، يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول (03): قيمة العجز أو الفائض من السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية (مليون دولار)

* **الثروة السمكية:** تشكل الثروة السمكية مورداً اقتصادياً هاماً في الوطن العربي لما يتمتع به من مقومات طبيعية تتمثل في 22.7 ألف كيلومتر من السواحل البحرية و 608 ألف كيلومتر مربع من الجرف القاري الغني بالأسماك ونحو 3 ملايين هكتار من المسطحات المائية والبحيرات والأنهار والمستنقعات والمجاري المائية الداخلية، و 16.6 ألف كيلومتر من الأنهار التي تمر في الأراضي العربية، وينتج الوطن العربي، وينتج الوطن العربي حوالي 4.2 مليون طن من الأسماك معظمه من المصائد الطبيعية⁽¹⁶⁾، إلا أن هذه الثروة تتعرض لاعتداءات من الدول الكبرى التي تقوم باستغلالها والدول العربية في أمس الحاجة إليها كما تعاني من مجموعة من المشاكل أهمها:

- عدم امتلاك أساطيل صيد حديثة تمكن من الوصول إلى مناطق صيد جيدة وغياب التقانة الحديثة.
- عدم مراقبة طرق الصيد المتبعة التي تشكل خطراً على الثروة السمكية.

2012		2011		2010		2009		2008		المجموعات الساحية
نسبة العجز أو الفائض (%)	العجز أو الفائض	نسبة العجز أو الفائض (%)	العجز أو الفائض	نسبة العجز أو الفائض (%)	العجز أو الفائض	نسبة العجز أو الفائض (%)	العجز أو الفائض	نسبة العجز أو الفائض (%)	العجز أو الفائض	
23.13	8900.13	22.86	8413.74	22.49	8054.36	24.9	8061.2	28	12289	القمح والدقيق
11.13	4281.61	11.01	4050.36	10.19	3650.11	9.3	3000.0	8	3567	الذرة الشامية
9.83	3780.65	9.91	3647.92	9.54	3415.19	9.1	2937.0	11	4545	الأرز
5.67	2180.74	6.09	2242.82	6.44	2304.90	5.5	1772.0	8	3454	الشعير
50.01	19240.75	50.09	18436.18	49.92	17877.98	49	15853.9	57.00	24433	مجموعة الحبوب
(9.06)	(312.06)	(04.3)	(101.61)	0.30	108.84	0.6	200.0		(118)	البطاطس
2.53	975.25	2.38	875.50	2.06	736.76	2.1	683.8	2.00	750	جملة البقوليات
(69.50)	(2393.39)	(69.01)	1631.2)	(59.17)	(869.09)	-	(1114.2)	- -	—	جملة الخضار
(1.23)	(42.42)	(1.07)	(25.37)	(4.71)	(69.16)	-	(408.8)	1.00	(260)	جملة الفاكهة
8.45	3250.61	8.71	3207.26	9.59	3435.91	8.8	2836.9	7.00	2932	السكر
10.05	3867.05	10.63	3913.91	11.76	4210.00	12.6	4083.3	12	5360	الزيوت النباتية
18.24	7018.82	18.01	6629.68	17.09	6119.54	15.5	5012.4			جملة اللحوم
9.30	3576.26	9.27	3410.15	09.0	3223.04	8.1	2623.3	05.00	2057	لحوم حمراء
08.95	3442.56	8.75	3219.53	8.09	2896.50	7.4	2389.1	11.0	2657	لحوم بيضاء
(20.21)	(695.89)	(25.62)	(605.66)	(36.12)	(530.43)	—	(742.8)	—	—	أسماك
0.10	40.32	0.11	40.82	0.01	4.32	—	(68.4)	01.00	289	بيض
10.61	4081.62	10.62	3701.17	9.27	3320.71	11.4	3683.8	10	4322	ألبان ومنتجاتها
100	38474.42	100	36804.51	100	35814.06		35431.8	—	—	قيمة العجز
100	(3443.76)	100	) (2363.88)	100	(1468.6)		(2334.2)	—	—	قيمة الفائض
	35030.66		34440.64		34345.38		37766		43178	قيمة الفجوة

المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2012
تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2010

بالنسبة للخانات الفارغة لم تتوفر المعلومات الكافية والدقيقة

جدول (05): مساهمة كل دولة في الفجوة الغذائية (%)

الدولة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السعودية	19.6	22.3	21.34	23.37	25.06	19.7
الإمارات	10.5	12.0	15.94	16.56	17.08	10.4
مصر	14.2	12.4	8.70	12.26	15.21	20.4
الجزائر	10.6	12.6	12.93	9.66	6.95	12.8
اليمن	5.1	5.4	5.06	4.28	3.64	4.7
الأردن	4.3	3.5	2.63	3.99	5.11	0.6
ليبيا	2.4	2.8	4.31	3.87	3.50	4.0
لبنان	2.2	2.5	3.65	3.82	3.96	1.6
العراق	4.4	5.0	3.79	3.57	3.39	4.2
الكويت	2.2	2.5	3.86	3.48	3.17	2.00
قطر	1.3	1.4	3.51	3.28	3.08	2.3
سوريا	3.2	5.2	4.68	3.18	1.93	2.8
السودان	1.8	2.7	2.16	2.12	2.09	2.4
تونس	3.9	4.4	1.89	1.95	2.01	1.2
سلطنة عمان	3.00	1.7	2.23	1.57	1.01	1.3
البحرين	0.7	0.8	1.13	1.35	1.52	1.1
الصومال	0.6	0.7	0.84	0.62	0.44	0.7
جيبوتي	0.3	0.3	0.59	0.53	0.49	0.5
فلسطين	0.7	0.8	0.60	0.49	0.40	0.4
موريتانيا	0.7	0.8	0.49	0.36	0.26	0.4
المغرب	8.3	5.6	(0.35)	(0.32)	(0.29)	6.4
الإجمالي	100	100	100	100	100	100

لأمنها وحسابها : من خلا قراءة الجدول نلاحظ أن قيمة الفجوة عرفت أعلى قيمة لها سنة 2008 نتيجة أزمة الغذاء العالمي التي لاحت بوادرها بشكل واضح في تلك السنة من خلال الارتفاع الكبير للأسعار ، لتتخفص سنة 2009 عند 37766 مليون دولار ، غير أنها عرفت استقرارا نسبيا في الفترة (2010-2012) رغم أن سنة 2012 عرفت ارتفاعا جديدا للأسعار مقارنة بالسنة السابقة أما الفائض فهو في زيادة مستمرة حيث قدرت نسبة زيادته من سنة 2010 بـ 1468.6 إلى سنة 2011 بـ 2363.88 ، بمعدل 71% ثم بمعدل زيادة قدر بـ 45.68 من سنة 2011 إلى سنة 2012. ولكن لا تهم قيمة الفجوة بقدر ما تهم تركيبها التي تظهر في الجدول الموالي:

الجدول(04): مساهمة المجموعات السلعية في قيمة العجز الغذائي في الوطن العربي عام 2013

المجموعة السلعية	النسبة (%)
مجموعة الحبوب	53.62
جملة اللحوم	16.45
الألبان ومنتجاتها	9.51
الزيوت النباتية	8.75
سلع أخرى	9

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2014

من خلال ملاحظة الشكل يظهر جليا أن مجموعة الحبوب تساهم بشكل كبير في اتساع الفجوة الغذائية بنسبة 53.62% وقد تزيد هذه النسبة ، ويمثل القمح وحده نسبة 22.5% منها وتأتي في المرتبة الثانية جملة اللحوم بنسبة 16.45% ، كما تساهم الألبان ومنتجاتها في قيمة الفجوة في المرتبة الثالثة بـ 9.51%، ثم الزيوت النباتية بنسبة 8.75% ، والسلع الأخرى بـ 8.45% حيث تبلغ نسبة مساهمة هذه السلع 97.36% ، وهي كلها سلع أساسية في غذاء الفرد ، لذا نلاحظ أن الدول المصدرة تستعملها في الكثير من الأحيان كوسيلة ضغط على الدول العربية .

ثانيا: التوزيع الجغرافي للفجوة الغذائية: إن معرفة مساهمة كل دولة عربية في قيمة الفجوة الغذائية للوطن العربي مهم جدا، لاسيما وأن هناك تفاوت وتمايز فيما يخص توفير الغذاء وإنتاجها على مستوى المنطقة العربية.

تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2012

تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2011

نلاحظ أنه على المستوى القطري تشكل قيمة الفجوة في (4) دول أكثر من 50% من إجمالي قيمة الفجوة وتتنوع على كل من السعودية ، الجزائر مصر والإمارات حيث ارتفعت نسبة مساهمتها من 57.2% سنة 2008 إلى 61.85% و 64.3% في سنتي 2011 و2012 على التوالي في حين عرفت الدول الأخرى زيادة في نسب مساهماتها في حين عرفت نسبة مساهمة المغرب انخفاضا ملحوظا جدا من 8.3% سنة 2008 إلى 0.29% سنة 2012 ، كما عرفت هذه النسبة انخفاضا في كل من اليمن والعراق وسوريا . وعموما فإن نسبة المساهمة في الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية انخفضت خلال الفترة (2010-2012) ما عدا السعودية ، الإمارات ، مصر ، الأردن لبنان. ويعود هذا التفاوت في مقدار مساهمة الدول العربية في الفجوة الغذائية إلى مجموعة من العوامل، منها عدد السكان وأنماطها الاستهلاكية ، ومستوى الدخل ومحدودية الانتاج الزراعي نتيجة ضعف الموارد الزراعية الطبيعية أو عدم نجاعة السياسات الزراعية وغيرها من الأسباب .

المحور الثالث: ضرورة التوسع في الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي

مما سبق نلاحظ أن هناك موارد زراعية معتبرة تتوفر عليها

العربية وهذا لنقص الإحصائيات عن باقي الدول لدى الهيئات والمؤسسات الرسمية، ولكن يمكن قراءة بعض الحقائق من خلال هذا الجدول، مفادها أن الاستثمارات الزراعية لا تمثل سوى نسبة قليلة في هذه الدول ما عدا اليمن، كما أن الجزائر لم تستقبل أي استثمار زراعي عربي رغم أن هناك عوامل تدفع لذلك أهمها مساعي الدولة لاستصلاح الأراضي واعتماد سياسة فلاحية لاستغلال بعض المساحات في الصحراء، وكذلك الحال بالنسبة لتونس، في حين يستأثر قطاع الخدمات بحصة الأسد في كل من تونس، الجزائر ومصر.

ثانياً : مشاكل الاستثمار الزراعي في الدول العربية: رغم أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي، إلا أن الواقع يثبت ضعف الاستثمارات في هذا المجال، ويعود ذلك إلى قلة الاهتمام بالقطاع الزراعي في المجال الاستثماري وذلك لعدة أسباب⁽¹⁹⁾ :

- تأخر دخول القطاع الخاص في الاستثمار في المجال الزراعي عنه في المجالات الأخرى، كما يهتم المستثمر في المجال الزراعي بنسبة الأرباح فقط، وهذا من حقه، في حين لا يمكن النظر إلى الزراعة من جهة الربح فقط، حيث تدخل عوامل أخرى غير ربحية في النشاط الزراعي، كالجوانب الاجتماعية والجوانب البيئية والحيوية التي لبد من مراعاتها.

- عدم وجود تشريعات مناسبة للاستثمار الزراعي في كثير من الدول العربية حتى اليوم.

- يحتاج الاستثمار في الزراعة إلى تكامل في الجوانب الزراعية خاصة في البنية التحتية (السدود، الطرق والخدمات الإنتاجية...) وهذا بالطبع لم يكن ممكناً للقطاع الخاص الدخول فيه لأنها من اختصاص الحكومات بالدرجة الأولى مما انعكس سلباً على الاستثمار.

- تغير مناخ الاستثمار العالمي لأسباب كوكبية وأزماتية عالمية دولياً، عربياً ومحلياً، مما أثر سلباً في مدى الاندفاع نحو الاستثمار في المجال الزراعي.

- ارتباط الاستثمارات الزراعية العربية بالريعية التسويقية، مما يدخل المنتجات الزراعية العربية في سوق المنافسة الزراعية الدولية، وهذا ما يجعل كفاءة المنافسة غير متوازنة، حيث توجد مناطق جغرافية كثيرة في العالم لديها خصائص تنافسية كبيرة، لاسيما المناطق التي تتميز بفيض المياه ورخص قوة العامل الزراعي.

- نظام الملكية الزراعية السائد في الدول العربية والذي يجعل المزارع أقل كفاءة وقدرة على مزاولته نشاطه بسبب صغر حجم الحيازات التي يمتلكها الأفراد.

- النقص الواضح في مؤسسات الإقراض وقصورها عن تعبئة الموارد الكافية للتمويل، وعدم الوضوح في

الدول العربية، وبشكل متفاوت مما يسمح لها بالتنسيق والتكامل في مجال إنتاج الغذاء، إلا أنها تعاني من العديد من المشاكل، ولعل الحل الأمثل لمجابهة هذه المشاكل هي الاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي، ويعرف الاستثمار الزراعي على أنه «دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض، العمل ورأس المال)، وتشغيلها بقصد إنتاج موارد زراعية لسد حاجات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة. أو هو الاستغلال الأمثل للأرض الزراعية للحصول على أعلى إنتاج مع الاحتفاظ بأعلى قدر ممكن من الخصوبة. غير أن مفهوم الاستثمار الزراعي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي فقد اتجهت الكثير من الاستثمارات الزراعية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية (صناعة الدواجن، المجمعات الزراعية...) وكذلك تشمل الزراعة أي عمل آخر لاحق يجري بالمزرعة، لإعداد المحاصيل للسوق و تسليمه إلى المخازن أو الوسطاء». ونقصد بمجال الاستثمار في الزراعة مناحي النشاط الزراعي كلها وهي :

- البنية التحتية الزراعية الأساسية.
- مدخلات النشاط الزراعي.
- عملية النشاط الزراعي.
- مخرجات الزراعة والتسويق الزراعي.
- الإدارة الزراعية والإرشاد الزراعي.
- البحث العلمي الزراعي وإيجاد الطرائق الزراعية البديلة.

أولاً: واقع الاستثمار الزراعي: لم تتجاوز نسبة الاستثمار الزراعي في الدول العربية في أحسن الأحوال إلى إجمالي الاستثمار نسبة 9% حسب تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع العلم أن تدني الاستثمارات في قطاع الزراعة لا يتماشى مع الأهداف الطموحة للقطاع الزراعي وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا مع القدرة الاستيعابية والموارد الطبيعية في الدول الزراعية التي تقابلها الفوائض المالية في البلدان البترولية التي تبحث عن فرص الاستثمار. كما أن التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار البيئي توضح ذلك من خلال الجدول الموالي.

إن عدد الدول أعلاه لا يعبر سوى عن عينة صغيرة من الدول

الجدول(06): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات العربية البيئية بالمليون دولار 2011

القطاع	الأردن	تونس	الجزائر	مصر	اليمن	الإجمالي
الخدمات	37.3	98.8	5.235.4	537.5	6.2	5915.3
الصناعة	225.8	8.9	110.4	45.1	0.6	300.5
الزراعة	1.8	—	—	191.0	24.6	217.4
أخرى	—	13.3	—	369.2	—	382.5
إجمالي	264.9	120.9	5.345.8	1.052.6	31.5	6815.6

المصدر: تقرير المؤسسة العربية للاستثمار وضمان الصادرات 2012

- توفير التمويل اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي.

- **تعزيز دور القطاع الخاص:** لابد من تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الزراعة خاصة في دول الخليج والدول المصدرة للنفط والتي تمتلك فوائض مالية ، والتي يمتلك فيها الخواص إمكانية مادية ضخمة ولديها استثمارات عالمية مشابهة نحو الاستثمار في الأرياف العربية وفي المناطق الزراعية ذات الخصائص الاستثمارية المميزة ، ودعم سكان الأرياف وتوجيه الاستثمار نحو المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تعتبر الخاصية المميزة للحيازة الزراعية في الدول العربية والعمل على إيجاد صيغة تعاونية بين المزارعين والحكومات لتأمين التمويل اللازم للمشاريع التكميلية، أي غير الأساسية مثل وسائل النقل، الإرشاد التوجيه.

- **التنمية المستدامة كأفضل أسلوب للاستثمار في القطاع الزراعي:** تعني التخصص فيما يتعلق بالمال الزراعي دون مجال آخر، وتعني التنمية الزراعية المستدامة إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية⁽²¹⁾، فالاستثمار في المجتمعات الريفية لابد منه لتطوير قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي يجب أن يمر من خلال بوابة التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق يصبح التوجه نحو النهوض بالمجتمعات الريفية والمحافظة على الموارد البيئية وما تحمله من تنوع يجب أن يشكل الإستراتيجية العربية للاستثمارات العربية الزراعية لأنه لا يمكن التصدي لقضايا كبيرة دون قدرات مناسبة لها. وفي هذا الصدد وضعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ما سمي بـ " إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005-2025" لذلك يجب على الدول العربية إنجاح هذه الإستراتيجية لبلوغ الهدف منها.

- **الاستثمار في مجال العلمي والزراعي:** إن تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني، يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان الزراعي. ورغم إدراك الدول العربية ما للأساليب العلمية والتقنية المتطورة من أهمية في تحقيق التنمية الزراعية فإن جهودها لا تزال عاجزة عن الاستحواذ على التكنولوجيا والأساليب العلمية الزراعية واستخدامها بشكل يسمح بالانتقال من حالة العجز والاستيراد إلى حالة الوفرة والتصدير. وذلك عن طريق إيجاد البنية التحتية للبحث العلمي وتأمين المتطلبات المالية للباحث الذي يعد الركيزة الأساسية عن طريق تأمين الشروط الاجتماعية والأمنية له، مع سن تشريعات لضمان الملكية الفكرية والعمل على التنسيق العربي المتكامل فيما يخص الاستفادة من مخرجات البحث العلمي.

- **استخدام الميكنة والمخيمات الزراعية كشكل من أشكال الاستثمار:** لأن استخدام الميكنة والمخيمات الزراعية في النشاط الزراعي يعكس درجة الاهتمام بالقطاع، حيث يظهر أنه كلما

دورها وأطرها القانونية وغياب المتابعة والرقابة من قبل تلك المؤسسات. وغياب التنسيق بين السياسات الزراعية والسياسات الاقتصادية العربية سواء على المستوى القطري أو المستوى العربي، مما يجعل السياسات الزراعية غير قادرة على مواجهة الخسائر الكبيرة التي يتعرض لها المزارعون في حالات الجفاف وتكراره ، مما يجعل الكثير منهم غير قادر على تسديد الأقساط المطلوبة ومواجهة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

- **عدم تجذر مفهوم المشاركة بين الأقطار العربية بالاستثمار في مشروعات زراعية مربحة تعود بالنفع على التنمية الزراعية في المنطقة وعلى المستوى المعيشي لسكانها.** فلا تزال الاستثمارات الزراعية العربية المشتركة تقتصر على مجالات مضمونة أو شبه مضمونة تتوافر لها التقنيات المناسبة والبنية الأساسية اللازمة كإنتاج الدواجن وصيد الأسماك وإنتاج المحاصيل السكرية وبعض الصناعات الزراعية وكالأعلاف والسكر، ومن الواضح أن هذه الاستثمارات لم تطرق حتى الآن بنطاق جاد أهم فرص الإنتاج الزراعي المتاحة من حيث توافر الموارد الطبيعية غير المستغلة أو ضعيفة الاستغلال.

- **عدم كفاية الاختصاصيين وانتشار الأمية والجهل لأساليب الزراعة الحديثة في الأرياف العربية من جهة،** وتدني مستوى استخدام الآلات والمعدات الزراعية وضعف القدرة على صيانتها وعدم استخدام الطرائق العلمية مما يؤدي إلى تدني الإنتاجية الزراعية مما يقلل من توافر الأرباح أو الربح اللامزمين من الإنتاج الزراعي لتأمين الحياة الكريمة للمزارع.

- **فشل مؤسسات التسويق الزراعي في بلوغ أهدافها.** وسوء إدارة القطاع الزراعي والتي تحد من الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع وحائلا أيضا دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستوردة⁽²⁰⁾.

ثالثا : آفاق تعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي العربي : من أجل تشجيع الاستثمار الزراعي في أي اقتصاد لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها والقيام بمجموعة من الإجراءات للوصول للهدف المنشود وهو إيجاد حل لمشكلة الغذاء التي أصبحت أكثر حدة في السنوات الأخيرة ، ولعل أهم هذه الشروط :

• على مستوى الاقطار

- **توفير البنية التحتية الضرورية للاستثمار (الطرق، الكهرباء، الماء، الاتصالات ...).**

- **توفير مناخ الاستثمار الملائم والذي يعتبر محفزا قويا لجلب الاستثمار وسهولة مباشرتها، وإدخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية والإدارية لحفز الاستثمارات الزراعية وتنشيطها.**

- **إيجاد قوانين استثمارية واضحة ومتكاملة مع البيئة الاقتصادية، مع إيجاد إدارات نشطة حيوية وبعيدة عن الروتين.**

عامّة للخضار والفواكه تتوفر فيها كل الشروط الضرورية للتسويق، والعمل على كفاءة أداء الخدمات التسويقية التي تؤدي إلى التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها.

• على المستوى العربي : هناك مجالات واسعة للاستثمار في القطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، ولكن الاستثمارات في هذه المجالات يجب أن يصاحبه:

- إرساء العمل العربي المشترك وإقامة تكتل اقتصادي عربي للارتقاء بالاقتصاد العربي والمحافظة على مصالح الأقطار العربية في ضوء التكتلات العالمية وهذا يتطلب تعزيز التكامل العربي وخلق سوق عربية مشتركة، بالعمل في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووفقا للبرنامج الزراعي المقترح. والتنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول العربية والعمل على استقرار هذه السياسات وذلك لما يتطلبه الاستثمار من آجال طويلة تستلزم تنبؤات ذات ثقة عالية باستقرار السياسات الاقتصادية على المدى الطويل.

- العمل على إيجاد استراتيجيات عربية متكاملة في التنمية الزراعية.

- إنشاء صندوق لتمويل التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، يقوم بتمويل القطاع الخاص وتنفيذ المشاريع في هذا القطاع، وبعث هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي والتمويل على المستوى القومي والقطري وتحسين أداء ما هو موجود منها.

- دعم مراكز البحوث العربية الزراعية مثل أكساد، وخلق تنسيق وتكامل بين مراكز البحوث الزراعية القطرية إلى جانب الهيئات الاستثمارية كالمُنظمة العربية للتنمية الزراعية والهيئة العربية للاستثمار الزراعي.

- دعم التجارة البينية للمنتجات الزراعية العربية وتشجيعها، وإعطاء الأفضلية للمنتجات العربية على حساب المنتجات العالمية الأخرى، وبهذا تتمكن الدول العربية من سد أكبر نسبة من الفجوة الغذائية القطرية على المستوى العربي في إطار تكاملي بينها ما يقلل تكاليف استيراد الغذاء ويخفف من ضغوطات الحصول على الغذاء والتي تفرضها الدول المصدرة.

الخاتمة

توصلنا من خلال بحثنا إلى النتائج التالية:

• تعتبر قضية الأمن الغذائي من القضايا الهامة التي تشغل اهتمامات الدول العربية لاسيما وأن مشكل توفير الغذاء أصبح يصعب يوما بعد آخر بفعل التغيرات الدولية والمحلية، لاسيما بعد الأزمة الغذائية الثانية التي شغلت العالم برمته.

• تتمتع الدول العربية بمجموعة من المقومات الزراعية (أراضي زراعية ومراعي، يد عاملة، موارد مالية)، ولكن بصورة نسبية من دولة إلى أخرى.

• يشهد الاستثمار في القطاع الزراعي عزوفا في الدول

كانت مدخلات النشاط الزراعي تحتوي على قدر أكبر من التقنية والمخصبات كلما وصلنا إلى حالة التكثيف الزراعي وزيادة الإنتاجية في وحدة المساحة من جهة، وزيادة إنتاجية وحدة العمل وهو ما تحتاج إليه الزراعة العربية لتحقيق الأمن الغذائي.

- تطوير الاستثمار في الصناعات الغذائية: إن الاستثمار في تصنيع المنتجات الزراعية يسهم في إيجاد فرص العمل، وزيادة القيمة المضافة للمادة الأولية الزراعية وإيجاد حالة توازن في السوق العربية بين العرض والطلب طول السنة، وذلك عن طريق تحويل المنتجات وحفظها بشكل يجنب المزارع مشكل الفائض ومشكل فساد بعض المنتجات خاصة الخضار والفواكه السريعة التلف وهو الأمر الذي يلحق أضرارا بالمزارع يجعله يعزف عن الاستثمار في قطاع الزراعة، كما أنه يجب التنويه إلى ضرورة التوجه في هذا المجال إلى الاهتمام بالثروة السمكية التي ما تزال غير مستغلة بشكل لائق يسمح لها بتحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي.

- تشجيع الاستثمار في قطاع تصنيع الآلات والمعدات الزراعية: لابد من توجيه جزء من الاستثمار لتصنيع المعدات الزراعية المستعملة في النشاط الزراعي، لما لها من فعالية في رفع الإنتاجية وربح للوقت وتقليل للتكاليف مما يساعد مع توسع المزارع في استثماراته الإنتاجية مما يحقق التنمية الزراعية ومن ثمة الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي.

- الاستثمار في قطاع الري واستصلاح الأراضي: كما رأينا سابقا أن العديد من الدول العربية تعاني من مشكل ندرة المياه وقلة الأراضي الصالحة للزراعة، وهذه فرصة مواتية جدا للاستثمار من قبل الدول العربية من أجل تحقيق الأمن الغذائي من جهة والأمن المائي من جهة أخرى، بالعمل على إدخال طرق ري حديثة وتطوير أساليب إدارة المشروعات الاروائية مما يسمح بإنتاج المحاصيل التي تتطلب كميات مياه معتبرة، أما ما يخص جانب استصلاح الأراضي فهو لا يقل أهمية عن الجانب السابق حيث تعاني الأراضي الزراعية في الكثير من الدول العربية من قلة الخصوبة إلى جانب التدهور والتصحّر، لذلك لابد من الاهتمام بالاستثمار في هذا المجال لتوسيع الرقعة الزراعية العربية.

- الاستثمار في التسويق الزراعي الريفي : يعتبر التسويق الزراعي الحلقة الأهم لنقل المحصول من مكان إنتاجه إلى المستهلك، والتخلص من كمية المحصول سواء داخليا أو خارجيا، لذلك لابد على الدول العربية تقديم التشجيعات التسويقية الاستثمارية لتحسين شروط حفظ السلع الزراعية وكيفية عرضها وتصنيعها لتتوافق مع الشروط العالمية تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العربية والعالمية على حد سواء وإعافؤها من الضرائب والعوائق الأخرى. وذلك بتوفير مجالات للبحوث والدراسات التسويقية والعمل على التدريب والتأهيل الخاص بالتسويق الزراعي والإرشاد، مع أهمية إنشاء أسواق

policy action “Internatoinal Food policy Research Institue ; poliyl Review 8 .May200_

7- فايز عبد الهادي أحمد - دراسة تحليلية لأزمة الغذاء العالمي-المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة /جامعة عين شمس مصر العدد الثاني /أفريل 2011 ص28.

8- فايز عبد الهادي أحمد - مرجع سبق ذكره- ص33

9-http/ workbank.org .Word bank ;food price surge could mean (Accessed on 04-05-2020).

10-محمد بن محسن بن صالح العولقي- دراسة تحليلية للفضوة الغذائية في البلدان العربية - رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ،قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية - جامعة حلوان 2009 ص09.

11- إبراهيم أحمد سعيد - أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي - مجلة جامعة دمشق المجلد 27 - العدد الثالث + الرابع 2011 ص557

12- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 ص08

13- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2011 ص18

14- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 ص08

15- التقرير العربي الموحد 2012 ص58.

16- تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2012 ص09 .

17- إبراهيم أحمد سعيد - مرجع سبق ذكره- ص 573 .

18- التقرير العربي الموحد 2012 ص40.

19- إبراهيم أحمد سعيد - مرجع سبق ذكره- ص 589 إبراهيم أحمد سعيد - مرجع سبق ذكره- ص 589

20- خليل حسين - السياسات الزراعية في الدول العربية 2014 /02/20 drkhalilhussein.blogspot.com/.../blog-post_8453.html

21- محمد براق -حمزة غربي - التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدين 2005-2025 - الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات - المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22و23 نوفمبر 2011 .

العربية لاسيما من قبل القطاع الخاص وذلك بسبب التهميش والمشاكل التي يعاني منها القطاع

وبالتالي فإن قضية تحقيق الأمن الغذائي ليست بالهينة ولا بالصعبة وإنما يتوقف ذلك على مدى نجاعة السياسات والاستراتيجيات التي تعتمدها الدول العربية، بما فيها سياسة الاستثمار في القطاع الزراعيومن أجل هذه السياسة لابد من:

- الاهتمام أكثر بالاستثمارات الزراعية عن طريق منح تشجيعات وإعفاءات وضمانات لمن يرغب في الاستثمار في هذا المجال ، والعمل على تقديم الدعم كما هو الحال في الدول المتقدمة.

- توفير مناخ الاستثمار المناسب لجذب الاستثمارات لقطاع الزراعة ، بصياغة قوانين وتشريعات واضحة وغير معقدة مما ييسر إجراءات الاستثمار في وقت وجيز بتخفيض تكلفة الوقت والأموال.

- صياغة سياسات مكملة لسياسة الاستثمار في قطاع الزراعي وتوفير التمويل الكافي لذلك .

- إشراك القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي وهذا من شأنه أن يخفف العبء على الحكومات العربية، ويخلق منافسة من شأنها زيادة الانتاج وتحسين جودته وتنوعه.

- استغلال الميزة النسبية للموارد الزراعية في الدول العربية فهناك دول تمتلك الموارد الطبيعية كالسودان مثلاً وهناك دول تمتلك اليد العاملة كمصر والجزائر وأخرى تمتلك رؤوس الاموال كدول الخليج والدول النفطية ، وذلك من خلال تفعيل التعاون العربي في مختلف المجالات بما فيها جانب توفير الغذاء.

وفي الاخير يمكن القول أن السعي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربي لن يكون ممكناً إذا لم تكن هناك نوايا قوية وعمل جاد على المستوى العربي والقطري ، من خلال العمل المتكامل لأن الغذاء قضية عالمية تتأثر بعوامل لاقدرة للدول العربية تجنبها إلا بتوفير أكبر قدر ممكن من الغذاء لسكانها بعزيمة من حديد.

الهوامش

1- محمد حمدي سالم - ارتفاع الأسعار وأزمة الغذاء العالمية-دراسة بعنوان تحديات الأمن الغذائي العربي - مؤسسة عبد الحميد شومان عمان الأردن /2009. ص39.

2- سالم اللوزي وآخرون - تحديات الأمن الغذائي العربي - مؤسسة عبد الحميد شومان - عمان ، الأردن 2009 ص41.

3- برنامج التصدي لأزمة الغذاء .http://www.albankaldawli.org/ida/theme-crisis.html 20-12-2013

4- Food outlook global market analysis /www.Fao.org 20-11-2013

5- محمد حمدي سالم - مرجع سبق ذكره- ص41.

6-“ High food prices:The what who of and how of proposed